الفصل الثانى عشر

ظاهرة الإرهاب الدولى
الأبعاد والمخاطر وآليات المواجهة

obeikandl.com

obeikandl.com

تشكل ظاهرة الإرهاب الدولى واحدة من أخطر التحديات التى يواجهها المجتمع الدولى فى الأونة الراهنة. لقد انتشرت هذه الظاهرة الدولية الإجرامية وتفاقمت بشدة منذ الستينيات من القرن العشرين إلى الحد الذى حدا بالكثير من المحللين لبواعثها ودوافعها وتداعياتها المدمرة إلى وصفها بالظاهرة السرطانية التى أصبحت تتهدد سلم العالم كله وأمنه واستقراره فى الصميم. ولعل أكثر صور الإرهاب الدولى خطورة هو الإرهاب الذى ترعاه بعض الدول والحكومات وتؤازره فى الخفاء بكل وسائل الدعم والتحريض والتمويل فى الوقت الذى تحاول فيه أن تتنصل أمام المجتمع الدولى من مسئوليتها عنه، وهى عندما تحتضن الإرهاب بالرغم من كل المواثيق الدولية التى تحظره وتنهى عن ممارسته وتشجيعه، فإنها ترى فيه الأداة التى توفر لها أحيانا إمكانية أكثر فاعلية فى تحقيق أهدافها مما تستطيعه الوسائل السلمية المشروعة من دبلوماسية وغيرها. ومن هنا تنشأ الازدواجية الصارخة بين ما تلتزم به بعض الدول فى العلن من معايير للسلوك الدولى المشروع، وبين ما تأخذ به لنفسها فى الخفاء ويناقض هذا الالتزام المعلن بصورة كاملة.

من جهة أخرى، فإنه وعلى الرغم من تبلور ما يشبه الإجماع الدولى الكامل فى السنوات الأخيرة على ما تنطوى عليه ظاهرة الإرهاب الدولى من أخطار متصاعدة على السلم والأمن الدوليين مما أصبح يوجب التعامل معه من منظور دولى أكثر جدية من ذى قبل، فإن التفسيرات التى تنسب إلى الأسباب والدوافع المحركة لهذه الظاهرة قد تباينت مع بعضها بل وتضاربت بشدة الأمر الذى حال دون إقامة جبهة عالمية منظمة يمكنها أن تتصدى للإرهاب الدولى وتجتث أسبابه من جذورها، والدليل على هذا الإخفاق هو ما نراه الآن حيث يسود المسرح السياسى الدولى مناخ كئيب من الخوف والتوتر والقلق[1].

---

(١) هناك الكثير من الدراسات التى تصدت لتحليل ظاهرة الإرهاب الدولى فى مختلف أبعادها ولكافة النتائج والتأثيرات التى تتركها فى أجواء العلاقات الدولية المعاصرة ومن تلك الدراسات على سبيل المثال:

Hoffman, Bruce, Inside Terrorism, (Columbia University Press, New York, 1998).

Kumamoto, Robert, International Terrorism and American Foreign Policy, (Northwestern University Press, 1999)

.Reich, Walter, Origins of Terrorism: Psychologies, Idologies, Technologies, States of = Mind, (Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washigton S. C., 1998).

فى بيان خطورة ظاهرة الإرهاب الدولى:

يقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى فى معرض تصويره للخطر الداهم الذى يمثله الإرهاب الدولى على سلم العالم وأمنه: «فى السنوات الأخيرة أخذ الإرهاب أبعادا دولية وأصبحت يده تضرب فى مختلف أنحاء العالم ولم يعد يقتصر على منطقة بذاتها أو على شعوب بعينها. لقد اتسع نطاق الإرهاب فى عصرنا وتحول من إرهاب محلى أو وطنى إلى إرهاب دولى بل إلى إرهاب عالمى»(١). وعندما يبحث عن الأسباب التى تكمن وراء تفاقم هذه الظاهرة المخيفة، فإنه يؤكد على أن اتساع نطاق ثورة الاتصالات والتطور التكنولوجى المذهل وخصخصة الاقتصاد العالمى وزوال الحدود بين الدول للقيام بأعمال إرهابية، كل هذه التطورات ساهمت فى توفير المناخ المواتى لانتشار الإرهاب ويمضى إلى القول: «لقد أصبح الإرهاب خطرا عالميا، فالإرهابيون يزيدون نشاطهم فى الظروف الدولية المفتوحة، وليس هناك أية منطقة أو دولة أو أى شعب أو أى شخص فى مأمن من الإرهاب لأن النشاط الإرهابى قد انتشر على المستوى الدولى، فالإرهابيون لهم شبكات تحالفاتهم واتصالاتهم وتمويلهم الدولية، وهم يتلقون التدريب والتعليمات والأسلحة من الخارج، كذلك فأنهم اكتسبوا مهارة فى الهروب من خلال الثغرات الموجودة فى النظام الدولى»(٢).

= - د. أحمد أبو الوفا، ظاهرة الإرهاب الدولى، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ١٦٠ - ١٦٥.

- الشرق الأوسط بعد ١١ سبتمبر: عولمة الإرهاب تجميد المستقبل، مجلة السياسة الدولية (ملف العدد)، العدد ١٤٨، يناير ٢٠٠٢، ص ٤٨ - ٨١.

- محمد إبراهيم الظرف، تطور ظاهرة الإرهاب الدولى انعكاساتها على الوطن العربى والقضية الفلسطينية، (رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٤).

- حمدان بن على الشمرانى، أثر التحولات فى النظام الدولى على ظاهرة الإرهاب الشرق الأوسط كحالة دراسية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠، (رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٢، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض).

(١) د. بطرس بطرس غالى، الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٩.

ولكن إذا كان هذا هو حال العالم الآن مع الإرهاب واخطاره المتصاعدة والممتدة، فلماذا التقاعس عن مواجهته بالحسم الواجب؟

هنا يذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة: «لقد تصاعدت الأنشطة الإرهابية لأن الإرهاب قد تواءم بنجاح مع العالمية» فى حين أن الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب لا تزال جهودًا إقليمية ووطنية لم تتبلور بعد بالشكل الكافى على المستوى الدولى، واتخاذ إجراءات فردية أو ثنائية لا يكفى لمواجهة التهديد الذى يواجه العالم كله، فالتعاون والتنسيق الدوليان لهما أهمية بالغة وجوهرية، ويجب أن يكبح جماح الإرهاب على المستوى الدولى، كما أن هناك حاجة إلى إتباع نهج عالمى فى هذا الشأن»[(١)].

وللتعبير عن القلق الدولى البالغ من جراء تنامى هذا الخطر الجديد، دعا الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون فى خطابه الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورة انعقادها الحادية والخمسين (١٩٩٦) المنظمة العالمية أن تلزم نفسها بالا تتيح للإرهاب الدولى أى مجال للتسامح معه مهما صغر، كما طالب جميع الدول بأن تصدق على الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب والتى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة[(٢)].

وعندما عقدت قمة صانعى السلام فى شرم الشيخ فى مصر فى مارس ١٩٩٦، أكد زعماء العالم أهمية التعاون الثنائى والإقليمى والدولى وكذلك أهمية تعزيز التنسيق الدولى من أجل وقف أعمال الإرهاب، وفى مؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى فى العالم الذى عقد فى ليون بفرنسا فى يونيو ١٩٩٦، صدر عن المؤتمر الإعلان الذى أكد أن الدول الأطراف فى المجموعة تعتزم تعزيز قدرة المجتمع الدولى بالنسبة للقضاء على الإرهاب.

تعريف الإرهاب الدولى وتحليل مصادره وأسبابه :

يعرف الإرهاب (Terrorism) بأنه التطرف فى استخدام أو التهديد باستخدام العنف لأغراض سياسية، وتتضح أهمية العنف المصاحب للإرهاب فى أنه يخدم كرمز أكثر

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

من كونه فعلا ماديًا مجردًا، أى أن تلك الأهمية تقاس من الناحية العملية بمدى ما يمكن أن يحدثه العنف من تأثير نفسى لدى الطرف المستهدف به، وبصورة أكثر تحديدًا، بالمدى الذى يجرى فيه إجباره على تغيير سلوكه أو إبدال موقفه من قضية معينة بالشكل الذى يتم مسبقًا التخطيط له من قبل الضالعين فى استخدام هذا العنف الإرهابى. وعلى ذلك فإن خطورة الإرهاب تكمن فى عمق ما يمكن أن يحدثه من صدمة نفسية لدى من يكون مستهدفا به، وبالتالى فإن البعد النفسى فى عمليات الإرهاب يصبح هو البعد الأساسى والأهم بصرف النظر عن حجم النتائج المتحققة من استخدام العنف على أى مستوى من الإفراط أو التطرف[1]. كما يغدو من غير الممكن تفهم ظاهرة الإرهاب الدولى على حقيقتها دون وضع هذا البعد النفسى فى موضعه الصحيح كأحد الدوافع الأساسية الموجهة لهذه العمليات الإرهابية والمحركة لها.

والإرهاب ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وقد امتدت لتشمل العديد من الدول برغم اختلاف البيئات السياسية فيها سواء تلك التى يسودها مناخ من الديمقراطية والتسامح أو تلك التى تسيطر عليها حكومات تعتمد على ممارسة القمع والقهر والإخضاع ولا تبدى أى مظهر للتسامح فى مواجهة الرأى المعارض. وما يعنينا هنا هو أن لهذا الانتشار انعكاساته الهامة من حيث تزايد حجم الظاهرة الإرهابية وتصاعد تأثيراتها الدولية على هذا النحو المخيف[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الجماعات ومنظمات الإرهاب الدولى التى تكرس جهودها وتوظف إمكاناتها وخبراتها لما تعتقد أنه قضايا أو أهداف تستحق التضحية من أجلها والقبول بالمخاطر التى تتلازم مع استعمال العنف دفاعًا عنها.

ويذكر المحللون أن الإرهاب بطبيعته المبنية على عنصر المفاجأة وبحكم الصدمة النفسية والعاطفية العنيفة التى يحدثها لحظة وقوعه، يوفر أداة فعالة من أدوات الدعاية العلنية المكثفة للقضايا التى تتصور هذه الجماعات الإرهابية إنها تحارب خصومها من أجلها، كما أن التصميم الذى يصاحب عادة تنفيذ أعمال الإرهاب يمكنه فى اعتقاد

(1) Eric Morris & Alan hoe, Terrorism: Threat and Response, (Macmillan Press, London & New York, 1987), P. 25.

(2) Ibid, P. 26.

مرتكبيها أن يثير مناخًا من التعاطف الدولى مع ما يتبنونه من مطالب أو يطرحونه من شروط.

والإرهاب فى اعتقاد دعاته على اختلاف دوافعهم ومصالحهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية وبيئاتهم الاجتماعية والثقافية التى ينحدرون منها هو أكثر الوسائل فعالية فى تدمير الزعامات المتربعة على قمة أجهزة السلطة والنيل من هيبة الحكومات وخلخلة البنيان السياسى للدول المستهدفة به. ويتحقق ذلك بإشاعة مناخ من عدم الاستقرار فيها أو بتقسيمها بين قوى وتيارات معادية لبعضها أو بضرب مصادر قوتها الاقتصادية أو بخلق جو من الذعر وعدم التيقن فى أوساط المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة لديها مما يضعف من الثقة الدولية فيها. وتكون المحصلة النهائية لذلك كله هى تفكيك أوصال الدولة والانتهاء بها إلى حالة من العجز وانعدام القدرة على المبادأة أو الرد بحسم على ما تحاول تلك الجماعات الإرهابية أن تكرهها على قبوله مهما انطوى ذلك على تجاوز أو انتهاك للأطر الشرعية القائمة.

ومن الإشكاليات الهامة للإرهاب الدولى ولم تحسم على نحو قاطع بعد: إلى أى مدى يمكن اعتبار الإرهاب وما يصحبه من تطرف فى استعمال العنف عملا من أعمال الحرب شأنه فى ذلك شأن القوة المسلحة التى يتم استخدامها كأداة للضغط على الدولة المستهدفة بها لحملها على الرضوخ لما يطلب منها قبوله أو الإذعان له؟ هنا لا نجد اتفاقًا دوليا عاما حول ما إذا كان يجب التعامل مع الإرهاب كعمل من أعمال الحرب، حتى وإن كانت القوى التى تمارس الإرهاب وتلجأ إلى العنف تعمل فى ظل الاعتقاد بأنها تخوض حربا لا هوادة فيها ضد أعدائها، ولا يهم فى ذلك أن تخاض مثل هذه الحرب فى زى الجيوش النظامية أو تستخدم فيها أساليب الحرب التقليدية أو بالدرجة العالية نفسها من النظامية والانضباط[1]. كل ما هنالك هو أن المسارح التى تمتد إليها النشاطات الإرهابية هى أكثر تنوعًا واتساعا من تلك التى تغطيها الحروب النظامية كما أنها تركز أكثر على الرموز السياسية والأهداف المدنية والاقتصادية منها على الجبهات والمسارح العسكرية خلافا لما تفعله الجيوش النظامية[2].

(1) Ibid.

(2) Ibid.

ومما يزيد من تعقيد المشكلة أن الإرهاب يحمل الكثير من سمات وخصائص الحروب والصراعات التقليدية، ومن ذلك أن الحرب النفسية تقوم بدور هام فى تدمير معنويات الخصم أو فى التعجيل بانهيارها، وبالتالى حرمانه من القاعدة التى يعتمد عليها فى الحصول على الدعم الضرورى له، سواء كانت هذه القاعدة شعبية أو حكومية. كما أن الكثير من التكتيكات المستخدمة فى تنفيذ العمليات الإرهابية، كتخريب الموارد وتدمير نظم الاتصالات والإجهاز على فعاليات الصناعة هى كلها أدوات هامة لشل مقدرة الحكومات على التصدى والمقاومة، ولا تختلف تلك التكتيكات فى صورتها الأساسية عما تفعله الحروب التقليدية. ويذكر المحللون أن هذا التخريب للقدرات المادية ولقواعد الدعم السياسى وللمعنويات يلعب دورًا بالغ الأهمية فى خلق الشعور بالحرج أو بعدم التيقن أو بالإحباط لدى الأصدقاء مما قد يرغمهم على حجب تأييدهم عن الدولة المستهدفة بهذا العنف الإرهابى[1].

ويضاف إلى ما سبق كسبب آخر لصعوبة التعامل مع الإرهاب الدولى على قدم المساواة مع أعمال الحرب بصورتها التقليدية المتعارف عليها فى القانون الدولى أن المؤسسات العسكرية فى أغلب الدول ترفض التعامل مع الإرهاب من هذا المنظور مما يجعل رد فعلها يأتى غالبا وهو دون المستوى المطلوب من القدرة على كبح جماح هذه الموجات المتصاعدة من أعمال العنف، ويرجع ذلك لاعتقادها أن التعامل مع الإرهاب يجب أن يتم بغير أسلوب المواجهة العسكرية المباشرة حيث تملك الدولة من تنوع الخيارات الأخرى ما يجعلها قادرة على إنجاز هذه المهمة بتكلفة أقل. من ناحية أخرى، فإن قانون الحرب يحاول أن يضع خطا فاصلاً بشأن ما إذا كان مصدر التهديد القائم لأمن الدول أو لسلامة نظامها أو لأوضاعها السياسية والاجتماعية عسكريا أم مدنيا. ومن ثم، فإنه إذا كان الإرهابيون يخرجون بطبيعتهم عن كونهم عسكريين محترفين فكيف تطبق عليهم إذن قوانين الحرب؟ وهذه التفرقة هى أساس المجادلة القانونية التى تثور حول كيفية التوصل إلى التكييف القانونى الصحيح لطبيعة مصدر التهديد وفق أحكام وقواعد القانون الدولى وبالتالى لما يجب أن يكون عليه أسلوب التعامل معه. وبدون ذلك، تفقد

(1) Ibid, PP. 26 - 27.

الإجراءات التى تنفذها الدولة فى مقاومتها للإرهاب الذى يستهدف إيذاءها شرعيتها القانونية وتصبح مبررًا للرجوع عليها بالمسئولية عن تصرفاتها والطعن فيها[1].

أيضا فإن هناك من الدول من تميل للنظر إلى هذه الجماعات الإرهابية على أنها ليست أكثر من عصابات دولية وأنها أقرب بطبيعة دوافعها وسلوكياتها وأساليبها لأن تكون جماعات من المجرمين ومن ثم لا ينبغى اعتبارهم محاربين وأنه ما دام الأمر كذلك، فإن مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية الدولية يجب أن تتم بغير أساليب الحرب النظامية ضمن إطارها التقليدى المتعارف عليها دولياً.

وثمة اعتبار آخر تجب الإشارة إليه فى معرض تحليلنا لهذه الظاهرة الدولية ومفاده أن العداوات العنصرية والعرقية والثقافية والدينية هى كلها عوامل أساسية فى تصعيد نزعات الإرهاب على المستوى العالمى، وهو الأمر الذى يعمل على ترسيخ الاعتقاد فى كل مكان بأنه لا يجب النظر إلى الظاهرة الإرهابية باستهانة إذا ما كان للمجتمع الدولى أن يعالجها من جذورها. ويؤكد البعض أنه ما لم تحل الأسباب التى تفرز الإرهاب بحلول واقعية ومدورسة لنزع فتيل العنف منها، فإن هذه الظاهرة سوف تبقى وتستمر بل وقد تتطور إلى الأسوأ. ولا يعنى ذلك أن هؤلاء المحللين لا يدركون ما يحيط بظاهرة الإرهاب من تعقيدات وحساسيات دولية كثيرة، فهم يعترفون بذلك ويقرون بأن مهمة الحل لن تكون بالأمر اليسير أو الممكن دائما وذلك إذا ما أخذنا فى الحسبان الاحتقانات السياسية الكثيرة التى يحفل بها المجتمع الدولى والتى تتطلب كل منها بلورة استراتيجية دولية خاصة للتعامل معها وهو ما يصعب تحقيقه فى مثل الظروف الدولية الراهنة.

وهنالك أيضا إلى جانب ذلك كله الصعوبة البالغة التى تحول دون تحديد المجتمع الدولى بصورة قاطعة للأطراف والقوى الدولية المختلفة التى تعد مسئولة عن التحريض على الإرهاب أو التى توفر له بعضًا من إمكاناته خاصة وأن الكثير منها يأخذ صورًا وأشكالاً غير مباشرة وعبر أخطبوط معقد للغاية من العلاقات والاتصالات الدولية التى يتعذر تعقب مساراتها والإمساك بالأدلة القاطعة التى تدين المتورطين فيها وتحدد مسئوليتهم عنها. من هنا تتمثل المشكلة التى تواجه المجتمع الدولى فى كيفية مقاومته

(1) Ibid.

للتهديدات والأخطار التى يفرزها الإرهاب الدولى فى كل مكان من العالم إذا تعذر الوصول إلى القوى والمصادر التى تؤيده وتحركه أو التى تحرض عليه؟ لقد اتضحت صعوبة تلك المشكلة بالرغم من كل هذا التطور الذى حدث فى نظم الاستخبارات ووسائل جمع المعلومات عبر مختلف الشبكات الدولية، وهى الإمكانية التى أصبحت متاحة للكثير من الأجهزة الأمنية المسئولة عن مكافحة الإرهاب ومقاومته فى العديد من دول العالم. فمنظمات الإرهاب الدولى قد تكون أسماؤها معروفة حسبما تعلن هى عن نفسها أحيانا، ولكن تعقب هذا الأخطبوط الدولى الواسع الانتشار والذى يتمدد فى كل قارات العالم بكل خلاياه المعقدة وقنوات اتصاله السرية أو غير المرئية والتى تتقاطع مع بعضها عبر العديد من النقاط والخطوط الدولية قد أصبح بإجماع آراء الخبراء المختصين أمرا من الصعوبة بمكان. وتحفل الساحة الدولية بالكثير من الأمثلة الحية التى تبرهن على تلك الصعوبة، ومن أبرز تلك الأمثلة حادثة تفجير السفارتين الأمريكيتين فى كل من نيروبى بكينيا ودار السلام فى تنزانيا فى توقيت واحد محكم ودقيق فى أغسطس عام ١٩٩٨ دون التوصل على وجه اليقين إلى تحديد هوية الجماعة الإرهابية التى خططت ومولت ونفذت رغم كل ما بذل فى سبيل الكشف عنها من جهود ومحاولات كلفت الأجهزة الأمنية الدولية الكثير دون جدوى.

ويشير المحللون فى تدليلهم على صعوبة تتبع هذا الاخطبوط الدولى للإرهاب إلى أن هناك نوعا من التضامن الإرهابى (Brotherhood of Terrorism) الذى ظهر فى أوربا وحل محل الجماعات الإرهابية التى كانت تعمل بصورة متفرقة ولا يجمعها ببعضها رابط من التنسيق أو التخطيط المشترك. وقد أعطى هذا التفعيل الجديد لإمكانات منظمات الإرهاب الأوروبية، الإرهاب الدولى زخما كبيرا من القدرة على الفعل المؤثر لم يبلغها فى الماضى. وهم يؤكدون إن الهدف من هذا التجميع لفعاليات المنظمات الإرهابية الأوروبية كان يتركز فى محاولة الإيحاء بامتلاك تلك المنظمات فعلا لرصيد كبير من القدرات المؤثرة التى تتجاوز بكثير ما هو متاح لدى خصومها، وكان هذا ينطوى بحد ذاته على بعد نفسى بالغ الأهمية فى تسهيل وصول جماعات الإرهاب ومنظماته النشيطة إلى أهدافها المرسومة. وقد أمكن لهذه الجماعات من خلال تبادل الخبرات وإعادة تقويم خططها واستراتيجياتها وأساليبها فى العمل لتدارك عيوبها وثغراتها ونقاط الضعف الكامنة فيها أثرها الواضح فى

دفعها إلى تبنى استراتيجيات عمل جديدة فى أفكارها وفى أساليب تخطيطها وتنفيذها، إلخ. ومن هنا أصبحت أفضل تنظيمًا حيث أخذت بالأسلوب التنظيمى ذى الخلايا الصغيرة والدقيقة والمحكمة (Small Secure Cells) التى يصعب على الأجهزة الأمنية فى الدول الأوروبية اختراقها وكشفها[1]. ويطلق على هذه المرحلة فى أوروبا من تطور استراتيجيات وأساليب الإرهاب الدولى المنظمة، مرحلة الجيل الثالث (Third Generation) الذى يقوم على مواجهة أكثر أساليب الاختراق الأمنى ذكاء وتطورًا. وقد أتاح لهم هذا الأسلوب الجديد فى التنظيم مزيدًا من الحصانة ضد الاختراق وخاصة فى الدول الأوروبية الديمقراطية، وهى الكثرة الغالبة فيها، حيث تقل القيود المفروضة على الحريات العامة بصورة لا مثيل لها[2].

ويذكر البعض أنه إذا كانت العلنية (publicity) تمثل مطلبا حيويًا ومهما للغاية بالنسبة لجماعات الإرهاب الدولى، لأسباب تكتيكية تتعلق بدورها فى دعم مساعيهم والترويج لمطالبهم وقضاياهم، فإن هناك بعض مناطق فى العالم تساعد بحكم ظروفها وأوضاعها السياسية على تحقيق هذه العلنية أو الإشهار أكثر مما قد تساعد عليه ظروف مناطق أخرى، لكن وبرغم كل شىء، تبقى منطقة أوربا الغربية النموذج الدولى المثالى للمناطق التى تحقق العلنية المطلوبة للأعمال الإرهابية التى تتبناها تلك الجماعات والمنظمات، وربما لهذا السبب أكثر من غيره، فإنها أصبحت أكثر المناطق الجاذبة فى العالم لهذه النشاطات الإرهابية الدولية[3].

وعلى صعيد آخر، فإن هناك بعض الدول التى تستخدم الإرهاب كإحدى أدوات سياستها القومية الموجهة ضد بعض القوى الخارجية المعادية لها. ويضرب المحللون الدوليون مثالا لذلك بما حدث بين العراق وإيران أثر اندلاع الحرب بينهما بصورتها الشاملة فى عام ١٩٨٠ عندما استخدمت الدولتان فى مواجهة بعضهما البعض العديد من القوى والمنظمات الإرهابية التى حاولت تنفيذ ما أنيط بها من تكليفات تخريبية لزعزعة الاستقرار فى الدولة الأخرى وللنيل من هيبة النظام الحاكم فيها وإشاعة موجة من الذعر

(1) Ibid, P. 34.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

فى أوساط المدنيين. والأكثر من هذا كما يشير هؤلاء المحللون فإنه خلال كافة المراحل التى قطعتها الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، فإن الشركات الأوربية التى زودت العراق بالأسلحة كانت هدفًا مستمرًا للأعمال الإرهابية الانتقامية من جانب المنظمات التى كانت تعمل بتحريض من إيران. أيضًا، فقد استخدمت أداة الإرهاب بصورة متكررة فى محيط العلاقات الأمريكية – الليبية فى سلسلة من العمليات الانتقامية المتبادلة بين الدولتين والتى وصلت ذروتها فى النصف الأخير من حقبة الثمانينيات[١].

أيضا فإن هناك ما يسمى بالتكنولوجيا الجديدة للإرهاب الدولى (Technology of Terrorism) والتى يتمثل أخطرها إطلاقا فى قدرة تلك الجماعات الإرهابية على الحصول على/ أو إنتاج أسلحة نووية (أنشطارية) صغيرة حتى وإن كانت فى صورة بدائية (أو كما يسمى Crude Fission Bomb)[٢]. ويقول المحللون أن المعرفة التكنولوجية المتاحة للخبراء الذين يعملون فى صفوف هذه الجماعات الإرهابية خاصة ما يتعلق منها بتطبيقات الفيزياء النووية المستخدمة فى تصنيع هذه الأسلحة الإنشطارية أصبحت ميسورة ومتاحة ولا توجد عوائق اليوم تقف فى طريق الحصول عليها، كذلك أصبح بمقدور تلك الجماعات الحصول بطرق كثيرة وغير مشروعة على كميات من البلوتنيوم الذى يدخل فى إنتاج الأسلحة النووية الصغيرة وأجهزة التفجير التى تعمل بها. وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما قد يتعداه إلى محاولتها إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية ذات فاعلية تدميرية هائلة[٣].

لكن إذا كان هذا الاحتمال واردًا وهو ما سوف يشكل إذا ما تحقق علامة تحول بارزة على طريق تصاعد خطورة الإرهاب الدولى أى عندما يتاح للقوى التى تمارسه امتلاك مثل هذه القدرة المخيفة على التدمير الشامل، فإن السؤال الذى سيفرض نفسه على

---

(1) Ibid, PP. 37 - 38.

(٢) راجع:

Richard Shulz and Stephen Sloan, (eds), Responding to the Terrorist Threat, Security and Crisis Management, (Pergamon Pres, New York, 1980), PP. 134 – 137.

وكذلك:

Terrorism: Threat and Response, P. 94

(3) Ibid.

المجتمع الدولى حينذاك هو: ما هو احتمال أن تلجأ تلك الجماعات الإرهابية إلى استخدام هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل ضد خصومها القائمين منهم والمحتملين، وسواء كانوا دولا وحكومات أو غيرهم من القوى المستهدفة بهذا العنف المفرط والمدمر؟ ويجيب البعض على ذلك بقولهم أن هذا الاحتمال لا يبدو قويا والسبب هو أن استخدام أسلحة ذات قدرات تدميرية غير تقليدية أو غير محدودة سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، لن تجذب إلى جانبها مناصرين للقضايا التى يجرى استخدام هذه الطاقات التدميرية بقصد الإعلان عنها أو جذب أنظار العالم إليها. فاستخدام العنف المفرط بهذه الصورة التى لا تميز بين مستهدف أو غير مستهدف بها تعنى أن القتل يتم للقتل (Killing for the Sake of Killing)، ومثل هذا العمل لن يسهل لهم الوصول إلى أهدافهم بقدر ما يمكن أن يجلب نقمة المجتمع الدولى كله عليهم[1].

وثمة بعد آخر لهذه المشكلة المتعلقة بقدرة جماعات الإرهاب على حيازة أسلحة غير تقليدية ألا وهو البعد الخاص بمدى استعداد هذه الجماعات للإعلان عنها أو التكتم عليها. بمعنى آخر، هل يكون من مصلحتها أن تعلن للأطراف التى يعنيها هذا التهديد أكثر من غيرها عن امتلاكها لها لكى يحدث هذا الإعلان لديها التأثير النفسى الرادع المطلوب، حتى وإن لم تتجاوزذلك إلى الإفصاح عن نيتها لاستخدام تلك الأسلحة؟

إن مثل هذا الإعلان، الذى ينطوى على تهديد مبطن بطبيعة الحال، يمكن أن يكتسب أساسا من المصداقية الدولية (أى إجبار الخصم على التعامل معه بجدية وتهيب) إذا ما نجحت تلك الجماعات فى أن تشرح للمجتمع الدولى وبالبراهين الموثقة أنه أمكنها إنتاج تلك الأسلحة مع كشفهاالمصادر التى حصلت منها على المواد الداخلة فى تصنيعها[2]. وتكمن أهمية هذا الأمر هنا فى أن التوضيح المقنع للظروف المحيطة بحصول جماعات الإرهاب الدولى على التكنولوجيا والمواد ووسائط الإنتاج والتصنيع يمكن أن يساعد الأطراف المعنية بهذا الأمر على التحقق من صحة هذا الزعم حتى إذا تأكد ذلك لها بدأت هذه الأداة الخطيرة من أدوات الضغط والإبتزاز تؤتى ثمارها النفسية المرجوة[3].

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(2) Ibid, PP. 94 - 95.

كذلك فإن من بين الوسائل الخطيرة الأخرى التى يمكن لجماعات الإرهاب الدولى الاستعانة بها فى الضغط على خصومها وتهديدهم، تدمير خطوط أنابيب نقل البترول (Oil Pipelines) التى تمر عبر أراضى أكثر من دولة يمكن أن يلحق أضرارًا فادحة باقتصاديات الدول المستهدفة بهذا النوع من التخريب، وهناك أيضًا تفجير الأبار النفطية أو إشعال الحرائق فيها من قبل تلك الجماعات أو تخريب شبكات الكمبيوتر الحكومية والتجارية الدولية، وتدمير قواعد المعلومات التى لا تقدر بثمن والتى يجرى تخزينها فى هذه الشبكات من الحاسبات وبصورة يصعب تعويضها. ومما يزيد من خطورة هذا التهديد الأخير بالذات هو أن مثل هذه الأعمال التخريبية يمكن أن تحدث فى نطاق زمنى محدود جدًا وبصورة لا تتيح للطرف المستهدف بها أى فرصة على الإطلاق للتحسب فى مواجهتها بالاحتياطيات الملائمة أو بضمانات الحماية الموثوق فيها[1].

ومن بين القدرات التكنولوجية الجديدة المتاحة لهذه الجماعات إلى جانب كل ما سبق، القدرة على تصنيع الصواريخ الموجهة سواء كانت صواريخ أرض / أرض أو أرض / جو، والتى يمكن تصويبها إلى أهداف استراتيجية من مواقع أو من منصات إطلاق بعيدة عنها نسبيًا، وفى ذلك ما فيه من مخاطر أمنية قاتلة خاصة إذا ما تم الهجوم بمثل هذه الصواريخ بصورة مباغتة لا تترك مجالاً للرد عليها[2].

كذلك يأتى من بين تلك الوسائل التكنولوجية، قدرة هذه الجماعات فى الحصول على أجهزة تفجير متطورة وستناهية الصغر، ويصعب اكتشافها، ويمكن استخدامها فى نسف الطائرات أثناء تحليقها فى الجو على غرار ما حدث مع الطائرة الأمريكية التى انفجرت فوق لوكيربى باستكلندا عام ١٩٨٨ أو الطائرة الفرنسية التى انفجرت فوق الصحراء الأفريقية فى عام ١٩٨٩، واستحال الكشف بصورة أكيدة عن طبيعة الأجهزة التى استخدمت فى تفجيرها على الرغم من كل الاحتياطيات الأمنية المتشددة المنفذة فى المطارات الدولية التى أقلعت تلك الطائرات المنكوبة منها.

(1) Ibid. P. 95.

(2) Ibid.

وهذا كله أن دل على شىء، فهو أن تكنولوجيا الإرهاب الدولى أصبحت قادرة على نحو يثير الذهول على مواكبة أحدث ما استجد فى مجال هذه التكنولوجيا الخطرة من مبتكرات واختراعات.

مسئولية الدول والحكومات عن محاربة الإرهاب الدولى:

لقد أدى تفاقم ظاهرة الإرهاب الدولى وبخاصة منذ السبعينيات إلى اتساع نطاق المطالبات الداعية إلى وضع تدابير دولية فعالة تكفل معاقبته وردعه. بيد أن بعض الدول اتخذت من تلك المطالبات موقفًا مؤداه أن مجرد الاكتفاء بمعاقبة الإرهاب الدولى والمسئولين عنه لا يمثل إلا جانبا واحدا من جوانب هذه القضية الدولية الشائكة، وأن المعالجة الواقعية للمشكلة لا ينبغى أن تتوقف عند مجرد توقيع العقاب وإنما يجب أن تتجاوزه إلى رصد أسبابه حتى يمكن التغلب عليها بطريقة موضوعية وفعالة.

وقد ظهر هذا الاتجاه الدولى بوضوح خلال المناقشات التى جرت حول مشكلات الإرهاب الدولى وما يجب أن يكون عليه موقف المجتمع الدولى منها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورة انعقادها السابعة والعشرين فى عام ١٩٧٢ أثر مصرع بعض الرياضيين الإسرائيليين فى دورة ميونيخ الأوليمبية، فقد جاء فى ختام توصيات الجمعية العامة أنه على الرغم من الحاجة الملحة إلى مكافحة الإرهاب الدولى وغيره من وسائل العنف التى تتهدد حياة الأبرياء من البشر فى كل مكان، أو تحرم الأفراد من ممارسة حرياتهم الأساسية، إلا أن الأمر أصبح يتطلب التعمق فى دراسة الأسباب التى تدفع إلى ممارسة الإرهاب، وهى الأسباب التى تجد جذورها فى الإحساس باليأس ومشاعر الإحباط والظلم الذى يدفع بعض الناس إلى التضحية بالأرواح الإنسانية، بما فى ذلك أرواحهم هم أنفسهم، وذلك من أجل إحداث بعض التغييرات الراديكالية فى معالم هذه الصورة القاتمة[1].

كما أوضحت المناقشات التى دارت فى اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة وفى

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مرجع سابق، ص ٤٩.

لجنة الخمسة والثلاثين التى تم تشكيلها خصيصا لبحث ظاهرة الإرهاب الدولى وتقييمها، مدى التباين فى وجهات نظر الدول حول طبيعة المشكلة. فالدول النامية تبنت الرأى القائل بأنه كان من الأوفق عدم التورط فى إقرار تدابير دولية هدفها قمع حركات التحرير الوطنى أو إنكار مشروعيتها الدولية وذلك من منطلق أن الكثير من هذه الدول النامية قد ولدت أو حصلت على استقلالها من خلال هذه الحركات النضالية الثورية العنيفة. أما البعض الآخر من الدول التى شاركت فى أعمال تلك اللجان فكانت مع الرأى الذي يقول بأن نقطة الأساس فى بحث مشكلة الإرهاب الدولى يجب أن تركز على الإدانة التامة وغير المشروطة لكافة مظاهر الإرهاب وبخاصة ذلك الذى تمارسه الحكومات والذى يتولد عنه بالمقابل إرهاب مماثل، ومن أمثلة ذلك الإمعان فى ممارسة سياسات الإرهاب العنصرى اللاإنسانى الذى اعتادت بعض الحكومات العنصرية البيضاء فى أفريقيا تطبيقه فى انتهاك صارخ لأخلاقيات المجتمع الدولى وللضمير الإنسانى غير مبالية بما يمكن أن يكون عليه رد فعله منها[1].

أما الاقتراح الرئيسى الذى قدم للجمعية العامة للأمم المتحدة فقد تمثل فى مشروع الميثاق الأمريكى لمنع ومعاقبة بعض أعمال الإرهاب الدولى. والاقتراح بالصورة التى تم تقديمه بها لم يتسع كى يشمل كافة الأنشطة والممارسات الإرهابية، كما أنه لم يتعرض لأعمال الإرهاب الداخلى الموجهة ضد السلطة الشرعية الحاكمة، وإنما صب تركيزه على الجانب المتصل بتصدير العنف إلى أطراف ثالثة وبالصورة التى تنطوى على نتائج ذات دلالات دولية هامة، ويدخل ضمن تلك الأفعال على سبيل المثال: القتل، والاختطاف، والسطو، إلخ، وهى كلها نماذج لممارسات لا تنطبق على الأعمال التى تتم من أجل التحرير أو الحصول على الاستقلال، إلخ.

ولم يكن بالأمر المفاجئ وقتها أن يفشل هذا المشروع الأمريكى فى الحصول على تأييد الأمم المتحدة له، وذلك بالنظر إلى قوة التيار الآخر الذى تزعمته الدول العربية والأفريقية ومؤداه أن الإرهاب هو جزء لا يتجزأ من حركات التحرير الوطنى (الإرهاب بمعنى اللجوء إلى العنف المشروع)، وحق تقرير المصير ، الأمر الذى كان ينتفى معه

(١) المرجع السابق.

اعتباره جريمة دولية والتعامل معه على هذا الأساس. وإزاء هذا التعارض الواضح فى المواقف والتوجهات والتفسيرات أخفقت الأمم المتحدة فى التوصل إلى نتائج إيجابية حول طبيعة التدابير الدولية الجماعية التى تكفل مكافحة الإهاب الدولى والقضاء عليه.

وبصرف النظر عن طبيعة هذه الحوارات والمجادلات الدولية حول ما يجب أن يكون عليه تعامل المجتمع الدولى مع هذه الظاهرة الخطيرة، فقد أمكن التوصل فى حقبة السبعينيات والثمانينيات إلى العديد من الاتفاقيات والقرارات الدولية التى حاولت أن تكبح جماح تلك الظاهرة وتحد على قدر الإمكان من أخطارها ومضاعفاتها، ومن أمثلة تلك الاتفاقيات والقرارات الدولية:

أولاً: اتفاقية واشنطن المعقودة فى عام ١٩٧١ لمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب:

أبرمت هذه الاتفاقية فى نطاق منظمة الدول الأمريكية إثر تزايد أعمال الإرهاب فى دول أمريكا اللاتينية إلى الحد الذى أصبح يشكل خطرا حقيقيًا على أمن واستقرار تلك الدول.

ونصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على التزام الدول الأطراف فيها بالتعاون فيما بينها لمنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية، مع تعهد كل دولة بإدراج هذا النوع من الجرائم ضمن تشريعاتها الداخلية.

ثانيًا: اتفاقية نيويورك المعقودة فى عام ١٩٧٣ الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية بما فى ذلك المبعوثين الدبلوماسيين:

تعتبر هذه الإتفاقية ثمرة مباشرة للجهود الدولية التى بذلتها الأمم المتحدة لحماية أعضاء البعثات الدبلوماسية والرسمية من مخاطر التعرض للأعمال الإرهابية خاصة بعد أن أصبح هؤلاء الممثلون هدفًا رئيسيًا لعدد كبير من الحوادث الإرهابية التى شهدها العالم وقتها.

وقد حددت المادة الأولى من الإتفاقية الأشخاص المشمولين بحمايتها بأنهم رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية عند تواجدهم فى دول أجنبية وكذلك ممثل الدولة فى الخارج، ولم تتضمن اتفاقية نيويورك النص على عقوبات محددة توقع على مرتكبى هذه الجرائم.

ثالثا: الإتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب الموقعة فى عام ١٩٧٧ وقد جاء فى ديباجتها أن الهدف من أبرامها هو اتخاذ التدابير الفعالة لملاحقة مرتكبى الأعمال الإرهابية للحيلولة دون أفلاتهم من المحاكمة والعقاب:

وتعالج هذه الإتفاقية بصفة أساسية القضايا المتصلة بقمع أعمال الإرهاب السياسى ذات الطابع الدولى عندما تتضمن هذه الأعمال عدوانًا على الحقوق والحريات الأساسية للاشخاص ويلجأ مرتكبوها إلى دولة أخرى غير تلك التى ارتكبت على أرضها بهدف الهروب من المحاكمة والعقاب.

رابعا: القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٥ خاصًا بمناهضة الإرهاب ومعاقبته:

تضمن هذا القرار الهام الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال مناهضة الإرهاب عددًا من البنود التى تشكل فى مجموعها التزامًا دوليًا عامًا تجاه القضاء على هذه الظاهرة، كان من أبرزها:

١ -إدانة الجمعية العامة القاطعة لجميع أعمال وممارسات الإرهاب أينما وجدت وأيا كان مرتكبها بما فى ذلك الأعمال التى تهدد العلاقات الودية بين الدول وتهدد أمنها.

٢- مناشدة جميع الدول التى لم تصبح بعد أطرافا فى الاتفاقيات الدولية التى صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالتصدى لمشكلة الإرهاب الدولى من مختلف جوانبها المبادرة إلى الانضمام إليها.

٣- دعوة جميع الدول إلى اتخاذ كافة التدابير المناسبة على الصعيد الوطنى من أجل القضاء السريع والنهائى على مشكلة الإرهاب الدولى، ومن ذلك أن تجعل تشريعاتها الداخلية متفقة مع الاتفاقيات الدولية القائمة، وأن تفى بالتزاماتها الدولية، وأن تمنع إعداد وتنظيم نشاطات إرهابية فى أراضيها تكون موجهة ضد دول أخرى.

٤- مطالبة جميع الدول بالامتناع عن تنظيم الاعمال الإرهابية فى دول أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة على ارتكابها أو المشاركة فيها أو التغاضى عن أنشطة إرهابية يجرى تنظيمها داخل أراضيها بغرض ارتكاب مثل هذه الأعمال.

٥- حث جميع الدول على التعاون الوثيق فيما بينها خاصة من خلال تبادل المعلومات ذات الصلة بمحاكمة أو تسليم مرتكبى الأعمال الإرهابية.

٦- دعوة جميع الدول، فرديًا وجماعيا، وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات العلاقة بالمشكلة إلى الاهتمام بالقضاء التدريجى على الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الإرهاب الدولى، وأن تولى اهتمامًا خاصًا لكل تلك الأسباب بما فيها الاستعمار والعنصرية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والاحتلال الأجنبى باعتبار أن هذا كله يساعد على تفاقم الإرهاب الدولى وتعريض السلم والأمن الدوليين للخطر[١].

خامسًا: الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٤ حول التدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولى:

يعتبر هذا الإعلان منهاجًا للعمل الجماعى الدولى مواجهة هذه الظاهرة حيث أورد مجموعة متكاملة من المبادئ والإجراءات والتوصيات التى خاطب بها الإعلان مختلف الدول وتضمن إدانة قاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته باعتبارها تشكل انتهاكا خطيرًا لمقاصد ومبادئ المجتمع الدولى الذى ينشد العيش فى سلام واستقرار ويرغب فى أن يحقق لشعوبه الأمن والرخاء.

سادسًا: انعقاد قمة شرم الشيخ لصانعى السلام فى مارس ١٩٩٦:

عقدت هذه القمة الدولية لصانعى السلام فى الشرق الأوسط بمدينة شرم الشيخ فى مصر فى مارس ١٩٩٦، تحت الرئاسة المشتركة لكل من الرئيسين المصرى محمد حسنى مبارك والأمريكى بيل كلنتون وناقشت ثلاث قضايا رئيسية هى إنقاذ عملية السلام وسبل توفير الأمن فى المنطقة ومكافحة العنف والإرهاب.

وقد اكتسبت هذه القمة أهميتها من عدة اعتبارات تتعلق بتوقيتها وموضوعها وحجم المشاركة الدولية فيها حيث شارك فى أعمالها ٢٩ دولة، كما أنها عكست تزايد

(١) راجع: د. عبد الله الأشعل، تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ١٩٩٢، ص ٥٨ - ٦٣.

الاهتمام الدولى بشأن ضرورة وضع أساس لتحرك عالمى فى مواجهة الإرهاب باعتباره خطرًا على السلام فى العالم ككل[1]، وفى هذا المؤتمر تشعبت وجهات النظر وتباينت عن بعضها:

(أ)فالجانب العربى كان يرى أن السلام هو القضية المحورية وبتحقيقه يتوقف العنف والإرهاب.

(ب) أما الجانب الإسرائيلى فقد طالب بأن يركز المؤتمر على قضية الإرهاب بصورة أساسية وأيده فى ذلك الجانب الأمريكى، وكلاهما كان يرى أن ما يسمى بالأعمال الإرهابية (فى إشارة منهما لأعمال المقاومة المسلحة للمنظمات الفلسطينية) هو الذى يجب أن يحظى بالأولوية وبعد تحقيقه يمكن استئناف عملية السلام.

(جـ) أبدت روسيا اهتماما كبيرًا بقضية الإرهاب ودعت إلى تحرك دولى مكثف فى هذا الاتجاه، وكان واضحًا أنها مع الاتجاه الذى يربط بين أعمال المقاومة المسلحة والإرهاب ولا يرى فارقًا بينهما، وربما كانت متاثرة فى موقفها بأحداث الشيشان.

(د) لم يكن الموقف الأوروبى موحدا، فبينما ركزت ألمانيا وبريطانيا على قضية الإرهاب، ناشدت فرنسا المؤتمر أن يخرج بصيغة متوازنة.

وعلى ذلك خرج البيان الختامى للمؤتمر بمجموعة من القرارات التى تضمنت مطالبة دول المنطقة بالحد من أعمال العنف وتنسيق كافة الجهود لوقف هذه الأعمال ومساندة الجهود التى تبذلها جميع الأطراف للحيلولة دون استغلال أراضيهم للأغراض الإرهابية، وإغلاق منابع التمويل للمنظمات التى تقوم بهذه الأنشطة، أيضا فقد اعتبر المؤتمر أعمال العنف التى تعيق مسيرة عملية السلام فى الشرق الأوسط أعمالا إرهابية يتساوى فى هذا الجانبان الفلسطينى والإسرائيلى، إلخ[2].

وفى تقييمه لكل هذه الجهود الدولية التى تم الكثير منها تحت رعاية الأمم المتحدة،

---

(١) د. علد العاطي محمد ، قمة شرم الشيخ وآفاق السلام والأمن بالشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص ١٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٠ - ١٤١.

يقول د. بطرس غالى الأمين العام السابق للمنظمة العالمية: أننا إذا بحثنا فى ما قامت به الأمم المتحدة على مدى العقود الأخيرة فى هذا المجال فسوف نجد أن هناك أساسًا صلبًا يمكن البناء عليه يتمثل فى مجموعة من الصكوك القانونية الدولية التى توفر فى مجموعها أساسا قويًا وخطوة هامة على طريق مكافحة الإرهاب، وقد تطورت تلك الصكوك لتصبح عنصرا هامًا فى المعركة الدائرة ضد الإرهاب[1].

ثم يؤكد أنه على الرغم من الأهمية التى تمثلها هذه الأرضية القانونية فيما يتعلق بالتعاون الدولى فى مجال مكافحة الإرهاب، فإنه إذا لم يتيسر إيجاد آليات دولية يمكنها رصد المخالفات المحظورة والمبادرة إلى التعامل معها على نحو ما تتيحه هذه الصكوك القانونية الدولية، فسوف يبقى تأثير تلك الصكوك هامشيًا ولا قيمة له. ويعدد العوائق التى حالت دون تفعيل هذه المواثيق الدولية بإيجاد الآليات التنفيذية الملائمة على النحو التالى:

١-أنه ما تزال هناك بعض الحكومات التى تبدى ترددًا فى التعاون لمكافحة الإرهاب الدولى لأسباب تتعلق بأمنها القومى وخشيتها من أن تصبح هى نفسها هدفًا للإرهاب.

٢- أن تباين القوانين والتشريعات الداخلية فى الدول المختلفة يساعد الإرهابيين أحيانا فى الحصول على وضع اللاجئ فى بعض الدول، كما أن بعض هذه القوانين يجعل من تسليم الإرهابيين إلى الدول الأخرى أمرًا من الصعوبة بمكان.

٣- عدم التوصل إلى تعيين الحدود الفاصلة بين مكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب. وفى الواقع أن العلاقة المعقدة بين الإرهاب والجرائم العابرة للحدود والجريمة المنظمة تزيد مهمة المجتمع الدولى تعقيدا فوق ما هى عليه، وتؤدى فى أحيان كثيرة إلى الخلط بين هذه القضايا مما يقلل من فعالية الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

---

(١) د. بطرس بطرس غالى، الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ١٠.

٤- أنه فى العديد من الأحيان وكما يشير الواقع، فإن تدابير مكافحة الإرهاب يمكن أن تنطوى على انتهاك لحقوق الإنسان بالنسبة لأناس أبرياء لا علاقة لهم بالإرهاب، كما قد تعمد السلطات الحكومية إلى حرمان مواطنيها من بعض هذه الحقوق تحت زعم أن هذه التقييد ضرورى لدعم إجراءات مكافحة الإرهاب، وهكذا[١].

تطور ظاهرة الإرهاب الدولى بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تعرضت الولايات المتحدة لهجمة إرهابية عنيفة عليها، وهى الهجمة التى أخذت طابعًا مختلفًا تمامًا عن كل ما سبق، ونتج عنها تدمير مركز التجارة العالمى فى نيويورك، وإصابة مبنى وزارة الدفاع الأمريكى (البنتاجون) فى واشنطن بأضرار بالغة. وقد انطوت خطورة هذا العمل الإرهابى غير المسبوق على أكثر من دلالة، أولاها هى الدقة البالغة التى تم بها التخطيط لهذا الهجوم الإرهابى وتنفيذه بصورة متزامنة على هذين الرمزين الهامين من رموز الحياة الاقتصادية والسياسية والأمريكية، وذلك باستخدام عدة طائرات مدنية تم اختطافها والإقلاع بها من بعض المطارات الأمريكية الرئيسية دون اكتشافها أو تحديد الوجهة النهائية التى ستقلع إليها، وأما الدلالة الثانية فهى أن أجهزة الإنذار المبكر لمثل هذا العمل من أعمال الاختراق لشبكة الدفاعات الجوية الأمريكية وفوق مجال جوى بمثل هذه الأهمية الاستراتيجية البالغة، قد فشلت فى التعامل مع هذا الهجوم وإحباطه قبل أن يصل إلى منطقة الهدف، وتبقى الدلالة الثالثة وهى أنه حتى بالنسبة لأقوى دولة فى العالم وبرغم ما تمتلكه من طاقات تكنولوجية جبارة ومعلومات استخباراتية هائلة وقدرات عسكرية لا مثيل لها، فإنها لم تعد بمنأى من ضربات إرهابية يمكن أن توجه إليها وتضرب معنويات شعبها وتنال من هيبتها ومكانتها الدولية المرموقة على مرأى ومسمع من العالم كله.

لقد برهنت عملية الحادى عشر من سبتمبر بتخطيطها المحكم ودقتها المذهلة على مدى هشاشة الأهداف التى يمكن أن تستهدفها شبكات الإرهاب الدولى بخلاياها

(١) المرجع السابق، ص ١١ - ١٢.

العنقودية المنبثة فى كل مكان على امتداد الكرة الأرضية برمتها والتى يوجد معظمها فى أراضى دول لا يمكن مقارنة إمكاناتها المحدودة نسبيا بما هو متاح للقوة العظمى الأولى في العالم. كما برهنت هذه العملية فى الوقت نفسه على ما أصبح للإرهاب الدولى من قدرة هائلة على الضرب والتدمير وعلى امتلاكه لتكنولوجيا متفوقة بصورة تبعث على الدهشة وكذلك اعتماده فى مهام الرصد والتنفيذ على أطقم فنيه على أعلى مستوى من المهارة والتدريب، إلخ.

لقد شكلت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ دون منازع نقطة تحول فاصلة فى تطور مجريات النظام الدولى الراهن حيث أصبح الإرهاب بقدراته التنظيمية الخارقة وبأسلحته الجديدة المتطورة شكلاً رئيسيًا ومخيفًا من أشكال الصراع المسلح على الساحة الدولية، وفى هذا يشير البعض إلى أن الإرهاب لم يعد شكلا ثانويًا من أشكال الصراع ولم يعد مجرد أداة من أدوات الصراع المسلح ولكنه أصبح شكلا مستقلاً بذاته بل ربما جاز القول أنه أصبح بديلاً للحروب التقليدية فى الكثير من الحالات[١]. ويذكر هؤلاء المحللون أن هجمات ١١ سبتمبر أكدت أن الإرهاب الدولى أصبح يمثل تحديا بالغ الخطورة بحيث لا يمكن لأى دولة أن تواجهه بمفردها مهما كانت قدراتها، ويقولون أنه حتى الدول الكبرى أصبحت تعانى من ضعف وهشاشة أوضاعها الأمنية بسبب انتشار مصالحها العالمية على رقعة واسعة للغاية فى الساحة الدولية وهو ما يزيد من انكشافها وتعرضها للخطر وتطرح احتمالات عالية حول خطورة ما يمكن أن تتعرض له هذه المصالح من تهديد. لقد أدت هذه الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة إلى زيادة مساحة التداخل بين الأمن الوطنى والأمن الدولى وبالتالى فإنه لم يعد من الممكن لأى دولة أن تحقق لنفسها الأمن بمعزل عن العالم[٢].

أما فيما يتعلق بانعكاسات هجمات ١١ سبتمبر على النظام الدولى، فإنه كان من بين من تناولوها بالتحليل هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق الذى

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسى للصراع المسلح فى الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩.

وصفها بأنها شكلت نقطة تحول بارزة فى صياغة النظام العالمى للقرن الحادى والعشرين حيث أدت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة ودفعت القوى المنافسة لها كأوروبا الموحدة واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند إلى التعاون بصورة وثيقة معها وهو أمر لم يكن واردًا قبل حدوث تلك الهجمات[١]. من ناحية أخرى فقد أدى الوضع الجديد إلى أن الولايات المتحدة وللمرة الأولى خلال نصف قرن لم تعد تواجه خصما استراتيجيا أو أى بلد وحيدًا أو متحالفًا يستطيع أن يصبح كذلك خلال العقد المقبل، كما أن الدول الكبرى لم تعد تنظر إلى بعضها البعض باعتبارها مصدر تهديد استراتيجى لأمنها، وإنما أصبحوا يرون أن الخطر الذى يداهمهم جميعا لا يأتى عبر الحدود، وإنما من الخلايا الإرهابية المزروعة داخل بلادهم أو من النزاعات الإقليمية، إلخ[٢].

من ناحية أخرى، فقد فتحت هذه الهجمات الإرهابية الباب من جديد حول بعض القضايا الجدلية الشائكة التى تفجر الحوار الدولى حولها منذ ظهور النظام العالمى الجديد فى بداية التسعينيات، وأخطرها جميعًا قضية صراع الحضارات التى سبق لنا أن عرضناها وناقشناها، والتى ترى فى الإسلام والحضارة الإسلامية البؤرة الرئيسية للعنف والتطرف والإرهاب فى العالم، وأنه، أى الإسلام، أصبح يشكل خطرًا ساحقًا ليس على الحضارة الغربية وحدها فحسب، وإنما على مستقبل الحضارة الإنسانية كلها. وقد استندت تلك الدعاوى والمزاعم الغربية المتحاملة بشدة على العرب والمسلمين على الاتهامات التى جرى اطلاقها والترويج لها فور تنفيذ هجوم الحادى عشر من سبتمبر ضد تنظيم القاعدة الذى كانت تحتضنه فى أراضيها حكومة طالبان الإسلامية المتطرفة فى أفغانستان، وقد أطلقت هذه الإتهامات دون أن تتوفر أية أدلة موثوق فيها على صحتها واتخاذها كأساس لمعاقبة المسئولين عنها أو المتسببين فيها، وكل ما فعلته هو أنها فجرت موجة لا مثيل لها من الكراهية والتحامل على الحضارتين العربية والإسلامية والتى امتدت من الولايات المتحدة إلى كل المجتمعات الغربية دون استثناء.

(١) المرجع السابق، ص ٥١.
(٢) المرجع السابق، ص ٥٢.

تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الصعيدين الأمريكى والعالمى

أولاً: على الصعيد الأمريكى:

كانت نقطة البداية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد إفاقتها من الصدمة المروعة التى تسببت فيها هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هى الحرب التى شنتها ضد أفغانستان ضمن إطار واسع أطلقت عليه الحرب الدولية على الإرهاب، ونجحت فى أن تحشد لهذا الهدف تحالفًا دوليًا وفر دعمًا لحملتها العسكرية ضد أفغانستان والتى أمكنها إسقاط نظام طالبان وإقامة حكومة مؤقتة مكانه وقد تكونت أطراف التحالف الدولى الداعم لحرب الولايات المتحدة على الإرهاب من دول الاتحاد الأوربى وحلف الناتو والأمم المتحدة التى ساندت هذه الجهود الأمريكية بمجموعة القرارات الدولية التى أصدرتها وكان أبرزها:

١- القرار رقم ١٣٦٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولى فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ والذى أكد على الحق الثابت للدول، فرديًا وجماعيًا، فى الدفاع المشروع عن النفس.

وقد دعا القرار جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى التعاون من أجل الوصول إلى منظمى ومرتكبى هجمات سبتمبر وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن فى هذا الشأن.

٢- القرار رقم ١٣٧٣ الذى صدر فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ ونص على:

(أ) أن على جميع الدول منع ووقف تمويل العمليات الإرهابية.

(ب) تجريم قيام رعاية هذه الدول عمدًا بتوفير الأموال أو جمعها بأى وسيلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى أراضيها لكى تستخدم فى أعمال إرهابية أو فى حالة معرفة أنها ستستخدم فى أعمال إرهابية.

(جـ) القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأى أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية أو يحاولون ارتكابها.

(د) يجب على الدول الامتناع عن تقديم أى شكل من أشكال الدعم الصريح أو

الضمنى إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين فى الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابين بالسلاح.

(هـ) اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية.

(و) التعهد بتقديم أى شخص يشارك فى تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة وإدراج الأعمال الإرهابية فى القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة.

٣- القرار رقم ١٣٧٧ الصادر عن مجلس الأمن فى ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ والذى أكد فيه المجلس من جديد إدانته لكافة الأنشطة الإرهابية بصرف النظر عن أهدافها أو دوافعها، كما أكد على خطورة الإرهاب الدولى كتهديد للسلم والأمن الدوليين، وكتهديد للاستقرار العالمى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جميع دول العالم. وأشار إلى أهمية الأخذ بالمنهج الشامل والتنسيق والتعاون الدولى فى مواجهة الإرهاب، وتوسيع نطاق التفاهم بين الحضارات ومعالجة الصراعات الإقليمية كمدخل للقضاء على مصادر الإرهاب الدولى.

ودعا القرار الدولى الأعضاء من جديد إلى الإسراع بالانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

كما دعا لجنة مواجهة الإرهاب التى انشئت بموجب القرار رقم ١٣٧٣ إلى تحديد الآليات التى يمكن من خلالها توفير المساعدة للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بتطوير القوانين والتشريعات الداخلية الخاصة بمعاقبة الأعمال الإرهابية.

أما عن تأثير هجمات ١١ سبتمبر على أوضاع الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة، فإنه كان تأثيرًا هائلاً بكل المعايير.

وهنا يذكر البعض أنه على الرغم من أن الإدارة الأمريكية ركزت بقوة على شن حرب واسعة على الإرهاب على الساحة الدولية عقب تلك الهجمات وسعت إلى حشد التأييد الدولى لهذه الحرب، فإن الإجراءا ت الداخلية التى قامت بها الإدارة الأمريكية على صعيد تعزيز الأمن كانت شديدة العمق والكثافة بصورة ربما فاقت تلك التى قامت بها فى الخارج[1].

لقد سعت جهود تعزيز الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة إلى منع وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية ومعالجة الثغرات التى كشفت عنها تلك الهجمات بالإضافة إلى محاولة توفير إحساس أكبر بالأمن لدى المواطن الأمريكى. لقد كان الأساس الذى انطلقت منه اجراءات تعزيز الأمن الداخلى يتمثل فى:

(أ) أن الولايات المتحدة لم تعد فى مأمن من الهجمات الخارجية وعمليات الإرهاب واسعة النطاق وذلك بعد أن ظلت لسنوات طويلة محصنة ضد أى اعتداءات خارجية على الأراضى الأمريكية.

(ب) العجز على الكشف المسبق عن العملية خلال كافة مراحل التخطيط والإعداد على الرغم من الإمكانات الضخمة المتاحة لأجهزة الأمن والمخابرات الأمريكية.

(جـ) ضعف قدرة أجهزة الأمن الأمريكية على التصدى السريع للعمليات الإرهابية فور وقوعها مما ترتب عليه أن أصبحت مسألة الأمن الداخلى الشغل الشاغل ليس بالنسبة للإدارة الأمريكية فحسب وإنما بالنسبة للمجتمع الأمريكى كله ولأول مرة فى تاريخه[2].

من هنا، شرعت الإدارة الأمريكية فى تعزيز قوانين مكافحة الإرهاب بأن سنت حزمة من القوانين الجديدة الخاصة بالأمن ومكافحة الإرهاب.

ويشير البعض إلى أن صدور هذه القوانين أوقع المجتمع الأمريكى فى حالة من الهوس الأمنى مما كان له تأثيره الخطير على طبيعة المجتمع الأمريكى كمجتمع ديمقراطى

(١) التقرير الاستراتيجى العربى، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٠، ص ١٠٥.
(٢) المرجع السابق.

مفتوح وذلك على الرغم من تحذيرات منظمات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة وخارجها من أن تعزيز الأمن الداخلى ومكافحة الإرهاب يجب ألا يكونا مبررا لانتهاك حقوق المشتبه فيهم وشددت على ضرورة أن يتم ذلك بطرق تتفق مع القيم الأمريكية ودون السماح للإرهابيين أن يغيروا انفتاح المجتمع الأمريكى واحترام الحكومة الأمريكية للحريات المدنية. لكن وبالرغم من كل تلك التحذيرات، فإن أسلوب الإدارة الأمريكية فى التعامل مع تداعيات ١١ سبتمبر على الصعيد الداخلى فى الولايات المتحدة انطوت على قدر كبير من المساس بمبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية[١].

ثانيًا: على الصعيد العالمى:

كانت أهم التداعيات السياسية لهجمات ١١ سبتمبر كما سبق وأشرنا، هى دعوة الإدارة الأمريكية إلى إقامة تحالف دولي لمواجهة الإرهاب بحيث يشمل التحالف معظم دول العالم وفى المقدمة منها دول تحالف الناتو ودول الشرق الأوسط.

وقد أرادت الولايات المتحدة أن يأخذ التحالف الدولى الجديد ضد الإرهاب شكلا مختلفا عن التحالف الدولى الذى أمكنها أن تقيمه ضد العراق فى حرب الخليج الثانية، ومن ذلك أنها لم تكن لتكتفى بالحصول على بعض التعهدات التضامنية من الدول التى ستنضم إلى التحالف الدولى المقترح وإنما كانت تتوقع مشاركة غير محدودة وغير مشروطة من قبل تلك الدول، وإلا فإنها كانت تحتفظ لنفسها بحرية الحركة والتصرف فى مواجهة هذا الخطر على أى نحو تقرره[٢].

وبصورة أساسية فإن الولايات المتحدة كانت تريد من كل هذه الدول المتحالفة معها تعاونًا كاملاً فى مجال تبادل المعلومات والاستخبارات وفتح مجالها الجوى لتنفيذ عمليات عسكرية تقوم بها وحدها أو فى إطار حلف الناتو بالإضافة لمجموعة واسعة من الإجراءات التى كان على حكومات تلك الدول تنفيذها ضد المنظمات التى تقيم فى أراضيها وتحوم حولها شبهة الضلوع فى الإرهاب. ولقد أثارت تلك المطالبات التساؤل

(١) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) أبو بكر الدسوقى، أمريكا والإرهاب: الحدث والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص ١٠٢.

حول ما إذا كان التحالف الدولى الذى تريد الولايات المتحدة إقامته فى حربها على الإرهاب: عسكريًا أم سياسيًا؟ وهل للأمم المتحدة دور فيه، ثم ما هو الأساس القانونى الذى سيتم التحرك فى إطاره؟ وما هو مفهوم الإرهاب الذى على أساسه سوف تجرى محاربته[١]؟

كان الرأى السائد داخل الأمم المتحدة هو أنه إذا كان التحالف الدولى موجهًا ضد أفغانستان فإن الأمر سوف يكون سهلاً نسبيًا بالنظر إلى استعداد كثير من الدول للمشاركة فيه، أما إذا كان الاقتراح الأمريكى يعنى الحصول على دعم فورى وغير مشروط لكل جبهة أخرى تفتحها الولايات المتحدة تحت مظلة حربها الدولية على الإرهاب ، فعندئذ يصبح الأمر أكثر صعوبة وتعقيدًا.

لقد جاء موقف الدول العربية من اقتراح التحالف الدولى متحفظًا وذلك لاعتقادها أن الحرب التى سيشنها التحالف الدولى قد تمتد لتشمل منظمات تعتبر فى رأيها حركات مقاومة مشروعة لاحتلال إسرائيل للأراضى العربية التى استولت عليها فى حرب يونيو ١٩٦٧.

أما الموقف المصرى فكان واضحًا حيث دعا لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان من رأيه أن الدعوة لتحالف دولى سوف تقسم العالم ما بين مؤيد ومعارض مما سيحول دون تحقيق التصدى الجماعى للإرهاب ويزيد الأمور تعقيدًا وكانت الحجج التى تذرعت بها مصر فى دعوتها تدور حول الآتى:

١-أن الأمم المتحدة لا تزال دون غيرها من المحافل الدولية الإقليمية هى المؤهلة والقادرة على التعامل مع الظاهرة الإرهابية للاتفاق على مبادئ وسبل مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وبشروط توافق عليها كل الدول كبيرها وصغيرها ودون انحياز أو ازدواجية معايير خاصة وأن الأمر يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين وباعتبار أن الإرهاب جريمة دولية موجهة ضد جميع المجتمعات وضد مختلف الحضارات والثقافات والأديان[٢].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د. أحمد يوسف القرعى، دعوة مصر لعقد مؤتمر دولى للإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٩٥.

٢- أن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة تعد التزاما بقواعد الشرعية الدولي الممثلة فى الأمم المتحدة، ومن ثم فإن أى جهد دولى يجب أن ينبع من مجلس الأمن باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل والمسئولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن فى العالم، حتى إذا تعذر عليه النهوض بهذا الدور، يتم اللجوء إلى الجمعية العامة التى يجب أن تتعامل مع هذه الأخطار والتهديدات للسلم والأمن الدوليين بما يخدم المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة[١].

٣- أن عقد قمة دولية لمواجهة ظاهرة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة سوف يساعد كثيرًا فى التوصل إلى إطار موضوعى وزمنى يستهدف تقنين تعامل المجتمع الدولى بصورة جماعية ومنظمة مع الإرهاب بجميع صوره وأشكاله وبمختلف أبعاده ووضع الضوابط اللازمة لمواجهته وردعه.

وبإيجاز كان تصور مصر عندما تقدمت باقتراحها هو أن مؤتمرًا دوليًا واسعًا لمكافحة الإرهاب سوف تصدر عنه قرارات حاسمة تشكل فى مجموعها اتفاقًا ملزما للعالم، والأكثر أنه سيسعى إلى إيجاد آلية عملية وفاعلة لتنفيذ تلك القرارات الملزمة وبما يساعد على محاصرة هذه الظاهرة العالمية الخطيرة. ولهذا أكدت مصر أنها لن تدخل فى أية تحالفات وأن مواجهة الإرهاب تكون من خلال المؤتمر الدولى، وإن المفهوم من التحركات الدولية الحالية هو محاولة توفير مناخ من التضامن العالمى لمواجهة الإرهاب وليس إقامة تحالف بالمعنى القانونى[٢].

لقد أثارت فكرتا التحالف الدولى والمؤتمر الدولى لمكافحة الإرهاب اجتهادات الخبراء السياسيين والقانونيين فى المنطقة العربية حول ما يحمله جوهر كل من هاتين الفكرتين من مغزى وأبعاد، فالتحالف الدولى كان يحمل معه خطر التسبب فى انقسام العالم وحدوث مواجهات عسكرية بين دول أو ثقافات وحضارات وستقتصر صلاحيته على مواجهة واقعة واحدة فى ظل شرعية دولية ناقصة من بعض الدول، ولا يحقق سوى معالجة وقتية قاصرة على واقعة بعينها ولا يضمن تكرارها إزاء واقعة أخرى.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) أبو بكر الدسوقى، أمريكا والإرهاب: الحدث والداعيات، مرجع سابق، ص ١٠٣.

أما المؤتمر الدولى فستكون لقراراته مصداقية دولية واسعة فى إطار شامل من الشرعية التى تتحمل المسئولية عنها جميع الدول بلا استثناء، وبها يوفر معالجة دائمة وشاملة للعمليات الإرهابية فى كل زمان ومكان[1].

ملاحظات أخيرة:

نخلص من هذا كله إلى القول بأنه ومن واقع هذا التطور الخطير الذى مرت به ظاهرة الإرهاب الدولى فى الآونة الأخيرة، وما نتج عنها من ردود آفعال عالمية على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية، فقد أصبحنا أمام مجموعة هامة للغاية من الحقائق التى نوجزها فى الآتى:

١- أن قيادة الولايات المتحدة للحلف الدولى المناهض للإرهاب بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واتجاهها بإصرار إلى تعبئة كل الطاقات والموارد الدولية فى جهد عالمى شامل للقضاء على هذه الظاهرة الإرهابية أكد بها لا يدع مجالا للشك هيمنتها الكاملة على النظام الدولى بل ووفرة لها مقدرة على الضغط والفعل المؤثر فى الحياة السياسية الدولية لم تتمتع بها قط من قبل حتى أنه لم تعد هناك دولة فى العالم تجرؤ على التصدى لهذه الهيمنة الأمريكية خشية ما قد يحيق بها من خسائر وأضرار. لقد وصلت الولايات المتحدة بهيمنتها على النظام الدولى إلى نقطة الذروة تقريبًا.

٢- أن ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر ووفر الذريعة التى أصبحت تستخدمها بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة للتدخل عسكريا للإطاحة ببعض الأنظمة الحاكمة بدعوى أنها تناصر الإرهاب الدولى وتدعمه، حدث هذا بالنسبة لنظام حكم طالبان في أفغانستان ثم بالنسبة لنظام حكم صدام حسين فى العراق حيث تمكنت الولايات المتحدة بمساعدة حليفتها بريطانيا من إسقاطه بالقوة المسلحة فى أبريل ٢٠٠٣ واحتلال العراق وإهدار سيادته واستقلاله ووضعه تحت الوصاية الأمريكية الكاملة. لقد حدث هذا كله بقرارات منفردة خارج إطار الشرعية الدولية وبدون موافقة مجلس الأمن، تحت ذريعة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل محظورة، وعلاقاته مع تنظيم القاعدة الإرهابى، وهى ادعاءات ومزاعم لم يتوفر أى دليل على صحتها حتى الآن.

---

(١) المرجع السابق.

٣- أنه على الرغم من إدانه العالم كله لهذه الجريمة الإرهابية الأخيرة وتنديده بأهدافها وبدوافع مرتكبيها فإنه لا يزال هناك خلاف أساسى بين الولايات المتحدة وبين عدد كبير من الدول حول ما يعنيه مفهوم الإرهاب الدولى تحديدًا. ويتمثل هذا الخلاف حول المفاهيم بشأن ما يحدث حاليا فى الشرق الأوسط، وقد أشرنا إلى هذا من قبل، حيث تعتبر الولايات المتحدة النضال الفلسطينى المشروع ضد الاحتلال إرهابا وتدينه وتندد به، هذا بينما تنظر إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلى القمعية واللاإنسانية والتى تجرمها كل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية على أنها دفاع شرعى عن النفس رغم ما فى هذا من مغالطات وخلط وقلب للحقائق. وعلى ذلك فإنه ما لم تتفق هذه التفسيرات كلها على مفهوم واحد مقبول للإرهاب، فإن الجهد الدولى المبذول فى مكافحة هذه الظاهرة سوف يبقى دون المستوى الذى يجب أن يكون عليه.